

الاتحاد الأوروبي: ديناميكية مركز القوة والقلب المحرك
(ألمانيا-فرنسا)

European Union: Power Center Dynamic and Motor Heart
(Germany- France)

*د. رتيبة برد، أستاذة محاضرة صنف (أ)

جامعة مولود - معمري تيزي وزو

ber_ratiba@hotmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/10	تاريخ القبول: 2022/04/27	تاريخ الارسال: 2021/01/22
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص :

إهتمت الورقة البحثية بدراسة الثنائي الألماني- الفرنسي الذي يعد نواة الاتحاد الأوروبي وقلبه النابض، إذ ساهم الطرفين معا في زيادة ونجاح العملية التكاملية الأوروبية، وهذا عبر تجسيدهما لعلاقات مميزة وذات خصوصية فريدة، وقائمة على تجاوز كل الخلافات التاريخية لأجل تحقيق مستقبل زاهر لشعوبهما ودفع النموذج الإتحادي نحو الرقي إقليميا ودوليا. إستهدفت الورقة تحليل وتفسير مكانه وواقع الاتحاد الأوروبي، بعيدا عن الأساليب والدراسات السابقة المركزة على النظرة الكلية له، من خلال محاولة الانطلاق من التفاعلات الداخلية للجزء (النواة والتأثير والقرار) لفهم مكانة ونفوذ الإتحاد ككل لفهم جوهر قوة وتأثيرات الاتحاد الأوروبي الخارجية.

توصلت الورقة إلى تقديم أجوبة لجملة من التساؤلات التي قد تتبادر إلى ذهن العامة والخاصة المهتمين بفهم الاتحاد الأوروبي وسياساته من خلال فهم ديناميكية القلب المحرك والمحدد لتوجهاته، من خلال تأكيدها على الفرضيات المطروحة والمرتبطة بأهمية استمرار التفاهم الألماني الفرنسي لأجل استمرار تماسك وثبات الاتحاد الأوروبي وتحقيق مقاصده الراهنة والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي ؛ الديناميكية ؛ القلب المحرك ؛ ألمانيا؛ فرنسا.

*المؤلف المرسل: رتيبة برد

Abstract:

The paper deals with the peculiarity of the relations between Germany and France, the fact that the duo is the beating heart of the pioneering model and the two main pillars of the success of the European integration process. The essential goal of this study is an attempt, analysis and interpretation of its place and the reality of the European Union, far from previous methods and studies focused on the overall view of it, so we try to start from the internal interactions to understand the position and influence, to understand the external effects and power of the European Union. This paper enabled us to find answers to a number of questions that may come to the minds of the public and the private ones.

Keywords: European Union; the dynamic; heart mover; Germany; France.

مقدمة:

أخذت علاقة الجارتين الأوربيتين ألمانيا وفرنسا في التحسن منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، فمرور خمس سنوات فحسب على انتهاء الحرب راودت "روبرت شومان" وزير الخارجية الفرنسي السابق، فكرة بناء علاقات وثيقة بين ألمانيا وفرنسا. وكانت هذه الفكرة غير معقولة آنذاك كون فرنسا وألمانيا عدوتين تقليديتين قامتا باجتياز حروب طاحنة عبر العصور. إذ خلف إجتياح ألمانيا الهتلرية لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية إلى تواجد حالة من عدم الثقة المتبادلة، وكان التفكير حتى في مجرد تجاوزها ضرباً من ضروب المستحيل. إلا أن مساعي شومان تكللت بالنجاح، ودفع ذلك بالرئيس الفرنسي الأسبق "شارل ديغول" بإلقاء خطاب حماسي في سبتمبر 1962 في بون الألمانية ردد فيه عبارات: "تحيا بون. تحيا ألمانيا، تحيا الصداقة الألمانية الفرنسية"، وبعد مرور بضعة أشهر على ذلك صدق المستشار الاتحادي السابق "كونراد أديناور" والرئيس الفرنسي السابق "ديغول" في 22 جانفي 1963 على معاهدة الصداقة الفرنسية الألمانية، أو ما يعرف باتفاقية الإليزية، وإتفق فيها الجانبان على العمل الوثيق في عدة مجالات، وبصفة خاصة السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية، والسياسة الاقتصادية والمالية. وقد أخذت اللقاءات الدورية للقمّة الألمانية الفرنسية، شكل مجلس وزراء ألماني فرنسي. تحولت بعد ذلك العلاقة بين ألمانيا وفرنسا من مجرد علاقة تم إقامتها بواسطة المعاهدات إلى صداقة شخصية بين القادة الألمان والفرنسين.

وأثمرت الصداقة الحميمة التي ربطت المستشار الألماني السابق "هيلموت شميت" بالرئيس الفرنسي الأسبق "فالري جسكار ديستان" عن بلورة فكرة مشروع العملة الأوروبية المشتركة "اليورو" في نهاية السبعينيات. بعدها أكمل "هيلموت كول" المشوار مع "فرانسوا ميتران". والجدير بالذكر أن تعاونهما وضع حجر الأساس للاتحاد الأوروبي، وشكلت إزالة آثار الحرب نقطة البداية لهذا الاتحاد، وأصبحت الصورة الخالدة لـ "ميتران" و "كول" وهما يمشيان يداً بيد بجوار مقابر الجنود الذين سقطوا في الحرب العالمية رمزاً للصداقة الألمانية - الفرنسية.¹ تتطرق الورقة البحثية إلى خصوصية ومسار العلاقات التقليدية والحديثة بين ألمانيا وفرنسا، كونهما القلب النابض للتجربة الاتحادية الرائدة والنموذج الأشهر لنجاح العملية التكاملية، ومن خلال هذه الورقة يمكننا إيجاد أجوبة لجملة من التساؤلات التي قد تتبادر إلى ذهن العامة والخاصة المهتمين بفهم الاتحاد الأوروبي وسياساته من خلال فهم ديناميكية القلب المحرك والمحدد لتوجهاته.

فما هي طبيعة وخصوصية العلاقات المتميزة بين ألمانيا وفرنسا، وما تأثيراتها على النموذج الوحدوي الأوروبي؟

ننتقل من فرضيتان متكاملتان في تحليلنا لهذا الموضوع وهما التاليتين: الفرضية الأولى هي المبنية على فكرة أن ما بلغه الثنائي الألماني الفرنسي من وفاق في التوجهات ورغم خلافات الماضي وراء توحيد الصف الأوروبي وتوحيد الجهود لكل الكتلة الأوروبية، مما جعلها نموذج تكاملي فريد من نوعه. أما الفرضية الثانية فهي تقوم على احتمال الصدام والخلاف بين الثنائي الألماني الفرنسي، ما قد يهدد الاتحاد الأوروبي بتراجع نفوذه الإقليمي ومكانته العالمية، من منطلق أن هذا الثنائي يشكل نواة القوة ومركزه وأي خلل فيه جدير بالانتشار نحو كافة الأطراف الاتحادية الأخرى، مما يهدد النموذج الأوروبي بالتراجع.

الهدف من الورقة البحثية هو دراسة وتحليل نموذج الاتحاد الأوروبي الرائد في تكامله ومكانته، بعيداً عن الأساليب والدراسات السابقة المركزة على النظرة الكلية له، إذ نحاول الانطلاق من الجزء (نواة القوة والتأثير والقرار) لفهم الكل أي لفهم توجهات الاتحاد الأوروبي. إرتأينا الإستناد عموماً على منهجية وصفية تحليلية لتفسير وفهم الظاهرة والحالة المدروسة والمرتبطة بديناميكية القلب المحرك للاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى اعتماد الإقتراب البنائي الوظيفي، إذ يتضمن التحليل البنائي الوظيفي عنصرين هامين هما: التداخل والذي يعني التأثير المحتمل لتغير أحد الأجزاء على كامل النظام، والتوازن من خلال تغيير نمط أداء الوظيفة في حال تغيير إحدى هذه الأبنية، كما هو الحال بالنسبة للثنائي الفرنسي الألماني

المعروفان بكونهما قلب محرك ومؤثر على كل الإتحاد الأوروبي. كما لجأنا لإستخدام مجموعة من المناهج وعلى رأسها المنهج التاريخي، فيما يتعلق بتتبع تطور العلاقة الألمانية الفرنسية تاريخيا، المنهج الإحصائي من خلال المؤشرات الإحصائية للثنائي ومنهج دراسة الحالة الذي حصر الورقة في حالة الثنائي الألماني الفرنسي المميز داخل الإتحاد الأوروبي.

1. تاريخ تطور العلاقات الألمانية-الفرنسية

لقد ساد القارة الأوروبية عامة في مرحلة تاريخية ماضية وليست ببعيدة، تمتد قبل وأثناء الحربين العالميتين مناخ من التوتر الكبير والصراع، فالعلاقات التي سادت بين الدول الأوروبية بعيدة كل البعد والشبه عن التي تسود أقطارها في الوقت الراهن، إذ عرفت بحلول 1918، وتوقف القتال حالة من الخراب والدمار على المستوى السياسي، ومن الأوبئة والمجاعة على المستوى الاجتماعي، وإنهيارا وركودا إقتصاديا. هذا الوضع العام ساهم ومهد الطريق لبروز ديكتاتوريات عدة سادت (الديكتاتورية الفاشية في إيطاليا، والفلانجية في إسبانيا، والنازية في ألمانيا)، وكان لها الدور في إشتعال فتيل الحروب والغزو والتصارع بين الأشقاء الأعداء. لعل أبرز مثال للعداء التاريخي الذي تحول إلى علاقة صداقة تجمع بين البعد التنافسي والتعاوني الألماني الفرنسي، إذ سمح التصالح ثم التعاون ألماني والفرنسي للدولتين بالقيام بالدور الأكبر في بناء البيت الأوروبي، وهذا منذ ما عرفته وحققته سياسة الدولتين من نجاح مع تأسيس السوق الأوروبية المشتركة، لتصبح اليوم كل من ألمانيا وفرنسا تترعمان حركة جديدة الهدف منها المطالبة بإعطاء أوروبا دورا سياسيا أكبر في العالم.

1.1. المرحلة الأولى: فترات التوتر والعداء:

وصفت ألمانيا منذ قيامها على أنها دولة طموحة للسيطرة، الأمر الذي دفعها مبكرا إلى الخوض في الحرب العالمية الأولى، والتي حملت إثرها مسؤولية دمار الحرب ألمانيا المهزومة، بعد أن نزعت منها العديد من الأقاليم من بينها منطقتي "الألزاس و"اللورين" لصالح فرنسا. إنعقد بعدها مؤتمر الصلح في باريس بتاريخ 18 جانفي 1919، وعكس سيادة روح الغلبة والإننتقام لدى الدول الأوروبية المنتصرة (كفرنسا وبريطانيا)، وروح التهميش لدى المهزومة منها (ألمانيا وحلفاءها). وأبرز ما تقرر في مؤتمر الصلح ما يتعلق بتصفية وتفكيك الإمبراطوريات التقليدية (الألمانية النمساوية، العثمانية)، وتحميل ألمانيا وحلفاءها مسؤولية الحرب، وترتب على هذه الأخيرة عقوبات قاسية من بينها تعديل حدودها وتنازلها عن مستعمراتها للحلفاء، والتنازل عن أسطولها الحربي والتجاري وكذا كل من طائراتها وسفنها وغواصاتها، كما إشتراط عليها أن لا يتجاوز جيشها حدود الـ 100 ألف جندي مع إلغاء التجنيد الإجباري، وتم محاكمة

شخصيات ألمانية بتهمة مجرمي حرب، كل هذا لأجل إضعاف ألمانيا وكسر طموحها التوسعي وضمان الأمن الأوروبي. شكلت العقوبات سبب لخوض ألمانيا الحرب العالمية الثانية بعد أن خيبت معاهدة فرساي كل الآمالها المرجوة، الأمر الذي مهد الدخول في حقبة الديكتاتورية النازية الهادفة لإسترجاع مجد ألمانيا المفقود عن طريق دفعها في مرحلة لاحقة إلى ربط تحالفات مع عدة أقطاب مثل المحور برلين طوكيو عبر إتفاقية أكتوبر 1936، والمحور برلين روما والذي تحول إلى ثلاثية (روما برلين طوكيو)، وبعد إنضمام إسبانيا إليه في مارس 1937، إذ انشأ هتلر ما يسمى "الميثاق الفلازي" بتاريخ 22 ماي 1939، كل هذه المعطيات مؤشرات لقدم حرب عالمية ثانية إندلعت في العام ذاته بعد الهجوم الألماني على بولونيا في 1 سبتمبر 1939.

بالنسبة لفرنسا التي كانت جزءا من الجبهة الغربية تعتبر سنة 1940 راسخة في ذاكرتها الحديثة، إذ تذكرها بسقوط العاصمة باريس، بعد تحطيم خط "ماجينو" الممثل دفاع الحلفاء من طرف القائد "فون رند شتد". وبعد إختراق كافة تحصينات الجيش الفرنسي، تراجعت إمكانياته على الرد وفشل أمام سرعة تقدم الألمان، ما أسقط باريس في 14 جوان 1940، فإنقسمت الجبهة السياسية الفرنسية إلى جزأين، الأولى تحت راية الماريشال "بيتان" الذي ترأس حكومة "فيشي" التي رضخت لشروط الهدنة، والثانية تحت راية الجنرال "ديغول" المتأثر للضباط الأحرار وحكومة المنفى التي عقدت العزم على إسترجاع ما ضاع من مجد لفرنسا التي شعرت بالخزي من إستسلام أمام آلة الحرب والدمار الألمانية. تلاهى الفشل والإستسلام الإنهزام الألماني بعد تعثرها في ستالينغراد في تاريخ 2 نوفمبر 1943، وإنزال الحلفاء في شواطئ النوميدي الفرنسية بتاريخ 6 جوان 1944 وتحرير باريس في 25 أوت 1945، وبعدها أجبرت ألمانيا على توقيع الهدنة في 7 ماي 1945، لتطوى بذلك ملف الحرب العالمية الثانية (1939/1945) في 8 ماي 1945، والتي شكلت أعنف الحروب التي عرفت البشرية والعالم، إذ كانت ميدان ساخنا لأعنف المعارك خلفت دمارا وخرابا على كافة المستويات، فقد بلغت على سبيل المثال الديون الفرنسية لوحدها بعد نهاية الحرب ما يعادل 1679 مليار فرنك فرنسي قديم. الأمر الذي فتح المجال واسعا لتدخل قوة خارجية في الشؤون الأوروبية، فكانت المساعدات الأمريكية حجة لا تزال تعد مبرر قويا للتواجد الأمريكي في المنطقة.

لقد كانت نهاية الحرب العالمية بالنسبة لألمانيا نهاية مغامرة الطموح التوسعي التي قادتها إلى طريق مسدود نهايته الإنهزام، الإستسلام والرضوخ، فترتبت عليها العديد من الإلتزامات الدولية. فعلى المستوى السياسي قامت محكمة "نورمبرغ" بمحاكمة الألمان مسئول

الحرب ذوي النزعة النازية، بالإضافة إلى تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق إحتلالية (تتقاسمها كل من روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا)، أما على المستوى الإقتصادي فأجبرت على تقديم تعويضات بقدر ما يعادل 20 مليار دولار منها 10% لصالح فرنسا مقابل تضررها، ومن بين ما ترتب عليها كذلك وضع حدود للصناعة الألمانية خاصة تلك المتعلقة بمجال الحديد والصلب والصناعة الحربية الألمانية، كذا تفكيك ونقل مصانعها لصالح المنتصرين.

2.1. المرحلة الثانية: ملامح الانفراج والتقارب

خلفت نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات كبيرة في الخريطة والحدود السياسية الأوروبية، إذ خسرت ألمانيا إثرها حوالي 100 ألف كيلومتر² من أراضيها لصالح روسيا التي إستفادت من هذا الوضع من خلال تحسين مركزها على بحر البلطيق. ما إنعكس بصفة مباشرة على حالة تسهيل إنتقال الزعامة والسيادة الدولية من قلب أوروبا إلى شرقا وغربا، نحو كل من العملاقين الدوليين، الرأسمالي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن) والإشتراكي المتمثل في الإتحاد السوفياتي (موسكو)، اللتان دشنتا بذلك عهدة جديدة في مسار العلاقات الدولية المبنية على التنافس والصراع الجديد (سياسيا، إقتصاديا وإديولوجيا)، بعد أن منحتهما الحرب العالمية فرصت التخلص معا من حالة العزلة متبنيان سياسة التسابق على مناطق النفوذ في كافة مناطق العالم، فيما يعرف بحالة الحرب الباردة. كما أن من بين مخلفات وتداعيات الحرب العالمية التي إستمر مداها أثناء الحرب الباردة قضية تقسيم ألمانيا إلى شطرين، بعد أن أعلن الغرب الرأسمالي عن قيام دولة ألمانيا الغربية "RFA" في 8 ماي 1949 عاصمتها بون، وأعلن السوفييات في 7 أكتوبر 1949 قيام ألمانيا الشرقية "RDA" عاصمتها برلين الشرقية، بكل ما تحمله هذه التجزئة من تداعيات سياسية وإقتصادية وما سببته إجتماعيا من تفرقة وإنشقاق داخل الجسد والروح للشعب الألماني، وعاد الجرح الألماني لينفتح مجدد في أزمة برلين المتجددة في الفترة الممتدة (1958/1961) حين أقدم السوفييات على بناء جدار الفصل الذي تجاوز التقسيم على الخريطة إلى تقسيم ملموس يتراخي للعيان ويفصل الشرق عن الغرب، شرع في بناءه إبتداء من 13 أوت 1961 وإستكمل عام 1963 وبعد أن تصدع المعسكر الشيوعي الذي يعد من ملامح نهاية الحرب الباردة ومع ظهور بوادر التحول والتغيير في أوروبا الشرقية مع نهاية الثمانينات مع سقوط الأنظمة الشيوعية فيها جراء أسباب عدة داخلية وخارجية، تزايدت النزعة القومية الوجدوية لدى ألمانيا الشرقية، في سياق المناخ العام في المحيط الشرقي التي يغذيها بوادر الإنفتاح

السوفيياتي من جهة والتأثير الغربي من جهة ثانية، وبعد أن انسحب الرئيس "هنري هنيكير" من سدة الحكم عام 1989، تم في تداعيات ذلك تهديم جدار برلين في 9 نوفمبر 1989، ليستغل مستشار ألمانيا الغربية "هلموت كول" فرصة الأوضاع السائدة في الإتحاد السوفيياتي التي كانت تعيش جوا شائكا بصبغة الأزمة السياسية والإقتصادية، وفرضت إنشغال الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية، ليعلن قرار الوحدة الألمانية التي كانت حدثا عظيما بتاريخ 3 أكتوبر 1990، لتدشن عهدة ألمانية جديدة في ظل النظام الدولي الجديد الذي طرح في العام ذاته من طرف بوش الأب، لتكون مرحلة تحول جذي في العلاقات الألمانية مع العالم بأكمله ومع عدوة الأمم فرنسا بصفة اخص التي تحولت إلى حليفة وشريكة محورية عبر جهود وترتيبات الوحدة الأوروبية، إذ تعد هتان الدولتين محور فعالا جعلت من الإتحاد الأوروبي قطبا سياسيا على المستوى الإقليمي وقوة إقتصادية عالمية.

2. ميزات وخصوصية العلاقات الألمانية-الفرنسية

بعد تفوق الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، خرج الأوروبيين "المنتصرين" ضعفاء رغم إنتصارهم، لصالح بروز قطبين عالميين في الشرق والغرب (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي السابق). ما ساهم في إرتفاع الأصوات المطالبة داخل أوروبا بوضع حد نهائي للحروب، من خلال تجسيد مسيرة بناء أوروبي موحد. فتحوّلت بذلك كل من فرنسا وألمانيا اللتان كانتا في الأمم القريب عدوّتان إلى محرك حقيقي لهذه المسيرة منذ البداية.

أبرز ما قد يكون خلفية لفهم خصوصية العلاقات الثنائية بين قطبي الإتحاد الأوروبي ما ذهبت إليه الباحثة "أمينة رباحي" في دراستها حول علاقات التعاون والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، إذ أشارت فيها إلى مقارنة بين القوتين الألمانية والفرنسية، إلى خمس نقاط تشكل زوايا اختلاف لا تزال سارية، ولو إختلفت المعطيات نسبيا فالمنطق نفسه قائم:²

— تتوازي القوى العسكرية للدولتين مع تفوق فرنسي في المجال النووي، وهو أمر بالنسبة لألمانيا لا يعدو كونه "اتخاذ قرار"، ففي الوقت الذي خصصت فرنسا 2.6% من الدخل القومي الإجمالي في الدفاع سنة 2006، بقيت ألمانيا تخصص 1.4% من الدخل القومي الإجمالي،³ وتبلغ القوة العسكرية الأرضية الفرنسية 236.6 ألف جندي أرضي، مقابل 252.5 ألف جندي أرضي ألماني، مع تفوق فرنسي في البحرية، فقد بلغت 63.3 ألف جندي، مقابل 28.5 ألف ألماني، أما القوة الجوية فقد بلغت القوات الجوية الفرنسية 88.5 ألف جندي، مقابل 77.1 ألف جندي ألماني سنة 1996.⁴

– يزيد إجمالي الناتج القومي الألماني عن الفرنسي بنسبة تساوي 50% سنة 1990، ومع الوحدة الألمانية أصبح تقريبا يساوي 4.5% ، فقد بلغ الدخل القومي الإجمالي سنة 1996 ما يعادل 2360.8 مليار دولار لألمانيا، مقابل 1548.2 مليار دولار لفرنسا، بينما وصل سنة 2006، الدخل القومي الإجمالي 2532.3 مليار دولار لألمانيا مقابل 1888.4 مليار دولار لفرنسا.⁵

– معدل الزيادة في الدخل الفردي الألماني يساوي ضعف الزيادة في معدل الدخل الفرنسي، ففي سنة 1985 كان الدخل الفردي الألماني يساوي 13533 دولارا، وفي عام 1996 وصل إلى 21083 دولارا، بينما وصل الدخل الفردي الفرنسي سنة 1985 إلى 12872 دولارا، ومع سنة 1996، وصل الدخل الفردي إلى 20510 دولارا، ومع سنة 2006 كان الدخل الفردي الألماني يساوي 28170 دولارا، أما الدخل الفردي الفرنسي 29460 دولارا ، مع العلم أن الوحدة الألمانية كلفت ألمانيا كثيرا.

– عدد ساعات عمل الألماني سنويا أقل من عدد ساعات عمل الفرنسي، إلا أن إنتاجية الأول تفوق إنتاجية الثاني بسبب التطور الإداري والتقني

– تمثل الصادرات من الدخل الإجمالي الألماني 34% مقابل 22% لفرنسا،⁶ فالنموذج الألماني منذ ظهوره ملازم لمفهوم الضغط، حيث يمارس ضغوطا على البيئة المحيطة به في إطار النظام الأوروبي، وهي ضغوط هيكلية فالفائض التجاري يقابله عجز عند الآخرين، فلا تستطيع فرنسا وبريطانيا نفي حقيقة أن القوة الألمانية قوة مدنية وإرادية أكثر منها عسكرية، وبالتالي ساندت ألمانيا تيار الأمن الاقتصادي في عالم ما بعد الحرب الباردة، بعد زوال الخطر السوفيتي، فغالب الدول الأوروبية تنتظر ماذا تقرر ألمانيا، قبل أن تقرر هي.

1.2. مميزات التنافس الريادي والسياسي:

كان ولا يزال الإنشغال الأكبر لفرنسا منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الوصول إلى التكافؤ مع ألمانيا. أكدت باريس مطالبتها غداة نهاية الحرب في الحصول على تعويضات عن الخسائر التي سببتها سنوات القتال والاحتلال، لعدم تكرار الخطأ الكبير الذي جرى اقترافه في 1919 (عند نهاية الحرب العالمية الأولى)، فيما عُرف بـ "معاهدة فرساي"، وحرصت فرنسا على أن تتصرف وفق منطق اللامتصرة واللامهزومة، وإنما وجود قوتان كبيرتان تجابهتا تاريخيا في ثلاثة حروب خلال فترة تقارب القرن.

لكن لاحقاً أضحي الأهم بالنسبة للطرفين هو التأكيد على فكرة "الإحترام المتبادل" والتأكيد على مبدأ التكافؤ داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يؤكد عليه الألمان، منذ عهدة المستشار السابق "غرهارد شرودر" ووصله للسلطة في 1998، وفق منظور براغماتي ترى من خلاله ألمانيا أن من حقها الحصول على تمثيل أكبر من جيرانها "الكبار" داخل المؤسسات الأوروبية وفي مقدّمها المجلس الأوروبي⁷.

إن التقارب بين الطرفين الألماني والفرنسي، لم ينفي وجود مظاهر منافسة قوية بينهما، ونجدها تبرز في مختلف الملفات. فعلى الصعيد السياسي وعلى سبيل المثال نجد المعارضة الشرسة التي كانت قد أبدتها المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" إزاء محاولة المراوغة الفرنسية عبر مشروع "الاتحاد المتوسطي" والذي سمي فيما بعد "الاتحاد من أجل المتوسط"، حين أطلقه ورعاه الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" في 2007 عشية إنتخابه رئيساً. إذ أن المشروع كان في بدايته يعكس محاولة مد وتوسيع النفوذ وإعطاء فرنسا دور الزعامة على المنطقة. ما دفع ألمانيا إلى الرد عليها بحزم وهددت بأنها في حال إستحواذ فرنسا على المبادرة قد تلجأ لإطلاق مبادرة "إتحاد أوروبا الشرقية" التي تضم اوكرانيا، وأنها ستستثني فرنسا منها. مما يعني تأكيد سيطرة ألمانيا على ذلك "الشرق" الأوروبي. في ظل هذا التنافس الإستراتيجي على الريادة، كانت التخوفات مرتبطة بتداعيات وإنعكاسات هذا التنافس على التجربة الوحودية الأوروبية وعلى إطار "مسار برشلونة" التي أسس لها الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" منذ 1995 والتي يمثل الاتحاد الأوروبي طرفاً موحداً فيها.

غيّر الإتحاد الأوروبي الدول الأعضاء فيه بعمق، بعدما عمل على تجاوز النزعة الإنفرادية وأصبحت تتعامل ككتلة، وذلك عبر سنّ العديد من التوجهات الموحدة في مختلف قطاعات الإقتصاد والحياة السياسية، بالرغم من أن المسافة لا تزال بعيدة عن تحقيق "الولايات المتحدة الأوروبية". كما لم يكتمل لدى الأوروبيين اليوم الإحساس بالانتماء إلى إتحاد "فيدرالي" يستطيع التحدث بصوت واحد على المسرح الدولي. ذلك لأن الأعضاء الـ 27 داخل المجلس الأوروبي (المسؤول عن الدبلوماسية وعن السياسة الأمنية) غير قادرين على الوصول إلى موقف موحد، في الوقت الذي تتقاسم النفوذ في العالم اليوم سبع قوى متنافسة بشراصة (الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي والهند واليابان وروسيا والبرازيل). مما يجعل التجربة الأوروبية مجرد تجمع بين دول متنافسة منقسمة "تستجدي" من يحدد لها توجهاتها في بكين أو دلهي أو البرازيل.⁸

2.2. مميزات التكامل المنفعي والإقتصادي:

يذهب البعض إلى أن التقارب الفرنسي-الألماني هو "تقارب واجهة" ففرنسا تسعى باستمرار ودون يأس للوصول إلى حالة من "التكافؤ" مع ألمانيا، وهذه الأخيرة بعد تخلصها من عقدة الحرب والهزيمة، تعمل على زيادة تمثيلها في مختلف المؤسسات الأوروبية المشتركة بما يتماشى مع وزنها الديموغرافي وقوتها الإقتصادية، بحيث أنها تحتل المرتبة الأولى بين البلدان المصدرة في العالم.

ففي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تحقق برنامجاً طموحاً في ميدان الصناعات الفضائية في فترة ما بعد الحرب، بقيت ألمانيا على هامش هذا الميدان لفترة عقود، قبل أن تقوم بتطوير صناعاتها الفضائية التي يعمل فيها حوالي 70000 شخص وتبلغ قيمة نشاطها التجاري 16 مليار يورو، وقد استفادت من إرث خبرة ألمانيا في حقل صناعة الطيران التي تعود إلى السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية عندما طوّر النظام النازي سلاح طيرانه. وأما على صعيد صناعة الطيران الحربي، عرفت لطائرات التي تنتجها شركة "داسو" للطيران على المسرح الأوروبي والعالمي تهميشاً متعاضماً، في الوقت الذي اختارت بلدان أوروبية عدة (بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والنمسا) تسليح قواتها الجوية بالطائرات التي تنتجها الشركة البريطانية-الألمانية المشتركة "تيفون"، بينما تزود بقية البلدان الأوروبية عامة بطائرات "فانتوم" الأميركية.

كما تعد فرنسا في صميم إنشاء "الوكالة الفضائية الأوروبية" والمجموعة الأوروبية التي تشترك في تصنيع طائرات "إيرباص" وبعد أن حصل الألمان على أقصى ما يمكن من "المكاسب" من الطرف الفرنسي في إطار إتفاقات بقطاع الصناعات الفضائية تحولوا نحو روسيا ودفعوا مجموعات الصناعات الفضائية فيها "ميغ" و"سوخوي" و"توبوليف" و"اليوشين"... إلخ، التي يشترك الألمان في العديد من برامجها للدخول إلى السوق الأوروبية لمنافسة المجموعة الأوروبية المشتركة نفسها وشراء بعض أسهمها (ما يعادل 5%) والنجاح التجاري الكبير الذي حققته طائرة "إيرباص" خلال ثلاثين سنة فقط وتوصلها إلى تجاوز طائرة "بوينج" الأميركية تجارياً. ولا يخفي أن نجاح "إيرباص" يعود لواقع المنافسة بين الفرنسيين والألمان في إطار المجموعة الأوروبية المشتركة، إلا أن فرنسا كانت دوماً متخوفة ومعتزضة على النزعة التوسعية الألمانية حيال عدة ملفات، ما أدى بها على إعلان ما أسمته "النزعة الوطنية الاقتصادية" منذ 2006. كما أن التخوفات الفرنسية من المنافسة الألمانية أدت مثلاً في 2007 حين أعلن الرئيس السابق "ساركوزي" عن "تجميد" أي استثمار للمفاعلات النووية في ألمانيا

حتى عام 2020، على خلفية طموحات كانت قد أظهرتها شركة "سيمنس" الألمانية في هذا القطاع، وبعدها اتجهت "سيمنس" نحو روسيا، وتحديدًا نحو مجموعة "اتومينجروبوم" المختصة بالنوويات، لكن ميثاق "المساهمة" الذي يربطها بمجموعة "أريفا" الفرنسية أرغمها على الانتظار حتى 2020.

إن طبيعة العلاقات بين ألمانيا وفرنسا في قطاعات الفضاء والصناعة الدوائية والطاقة النووية وغيرها، تشابه إلى حد كبير نوعاً من السعي إلى التباعد وفرز ممتلكات كل طرف. فألمانيا تعتبر نفسها بمثابة "ملاك" من فئة أخرى غير تلك التي تنتمي إليها فرنسا، وتقيس نفسها باليابان. فهي تحتل المرتبة الأولى في الصادرات بالعالم، إذ تحقق مبيعاتها بحدود 1530 مليار دولار سنوياً مقابل 630 ملياراً لفرنسا. وتبلغ قيمة صادرات ألمانيا إلى بلدان أوروبا الشرقية 160 مليار دولار مقابل 21 ملياراً لفرنسا، وتمثل الاستثمارات الألمانية في شرق أوروبا نحو 30٪ من مجموع الاستثمارات الأجنبية، أي ما يعادل أربعة أضعاف الاستثمارات الفرنسية، وبالإجمال تمثل حصة فرنسا في التجارة العالمية 5,3٪ مقابل 9٪ بالنسبة لألمانيا، وبعد أن يسوق المؤلف عدداً مهماً من المؤشرات والأرقام التي تصب كلها في الدلالة على النهوض الألماني الكبير.

بالإضافة لذلك، يجدر بنا التأكيد على أن ألمانيا هي الشريك التجاري الرئيسي لفرنسا، حيث استوردت (69.84) مليار يورو من السلع والخدمات من فرنسا في عام 2019 وصدرت (84.8) مليار يورو في المقابل. ألمانيا أقل اعتماداً على فرنسا في التجارة. احتلت فرنسا المركز الرابع منذ عام 2017، بعد الصين وهولندا والولايات المتحدة. منذ عام 2016، كانت فرنسا ثالث أكبر مورد لألمانيا بـ (حصة 5.9٪) وثاني أكبر عميل (7.9٪). يتشابك ويتكامل الاقتصاد الفرنسي والألماني للغاية حيث يوجد (2737) شركة فرنسية في ألمانيا (تمثل 30٪) من الموجودين في الخارج في منطقة اليورو (يعمل بها (363000) شخص. وفقاً للمعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)، تم تأسيس (3200) شركة ألمانية في فرنسا، يعمل بها (310.000 شخص).⁹

كخلاصة لهذا الشطر، نشير عموماً إلى أن العلاقات الفرنسية-الألمانية مرت بعدة مراحل منذ بداية عقد الخمسينات، العقدين الأولين (1970/1950) اتسما بتفوق الدبلوماسية الفرنسية ورفض "شارل ديغول" باستمرار دخول بريطانيا إلى المجموعة الأوروبية المشتركة حتى 1973، حيث فتحت فرنسا أبواب هذه المجموعة أمام لندن ودون أي مقابل سياسي، وفي نفس الفترة تقريباً (مطلع سنوات السبعينات) بدأ المستشار الألماني ما

عُرف بـ "السياسة الواقعية" حيال الشرق ودون الرجوع إلى باريس، ومع إعادة توحيد ألمانيا وتوسيع إطار الاتحاد الأوروبي كي يشمل بلدان أوروبا الشرقية والوسطى بدأت ألمانيا مسيرة قائمة على "تمهيش" فرنسا، وبالتوازي شرعت الدبلوماسية الألمانية الموحدة في السعي إلى تثبيت الموقع الراجح لألمانيا وسط الاتحاد الأوروبي "الموسّع"، ولقد تزامنت فترة وصول الرئيس السابق "نيكولا ساركوزي" إلى الرئاسة الفرنسية مع ما اعتبر أو شكل منعطفاً مهماً في العلاقات الفرنسية-الألمانية، وذلك على أساس أن ألمانيا قد تجاوزت إرث الهزيمة وأن فرنسا بدأت تتصرف بقدر أكبر من الواقعية السياسية، وهذا ما يجد المؤلف تعبيره في قيام نوع من الإطار التوحيدي الأوروبي، فهمت الدول المعنية أنه ينبغي عليها أن تتعايش بداخله.¹⁰ أما بمجئ إيمانويل ماكرون للرئاسة بقيت علاقة الطرفين في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية تتأرجح بين التوافق والإختلاف، إلا أن أنه في الواقع قد غلبت الخبرة الطويلة للمستشارة الألمانية على التسرع الفرنسي أحيانا إزاء العديد من القضايا .

3. تفاعلية الثنائي الألماني - الفرنسي

1.3. التفاعل حول القضايا التوافقية:

يجرُّ العربة والمركبة الأوربية الموحدة حصانين قويّين، متعاضدين ومتماسكين في رباطٍ أشبه بالزواج التقليدي الذي لا طلاق فيه. كما أنّ البدائل الديمقراطية بين البلدين تجد طريقها إلى تفاهات أساسية في السياسة رغم الاختلافات في التيارات الحاكمة في البلدين، هذا سعيًا وراء خلق تفاهات متزنة على صعيد الأزمات أو الحلول التي من شأنها تعزيز الدور الأوروبي دوليًا.¹¹ فهذه العلاقة القوية التي تربط ألمانيا بفرنسا بمثابة محرك الوحدة الأوربية. وقد شبه المراقبون السياسيون من جهتهم هذه العلاقة الوطيدة منذ فترة حكم "شرودر" و"شيراك" بشهور العسل اللامنتهية، وهناك مقولة شهيرة يرددنها السياسيون من حين لآخر عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الألمانية – الفرنسية مفادها: ((إذا اختلفت ألمانيا مع فرنسا فإن أوروبا ستصاب بالجمود حتماً)).¹²

لعل من بين أبرز القضايا التي تسجل الإتفاق الكامل بين القطبين الفرنسي والألماني ما يتعلق بمسألة الإستقلالية الأمنية، إذ سعت كل من فرنسا وإلى جانبها ألمانيا منذ البدايات الأولى لإنهاء الحرب الباردة إلى بناء سياسة أمنية مشتركة لها خصوصياتها الأوربية ومستقلة عن أي منظمة وخاصة الحلف الأطلسي، إذ طرح الفرنسيون فكرة إقامة تعاون أمني في إطار الأمن الأوربي من داخل الحلف الأطلسي،¹³ وهذا في إطار محاولات أن تصبح القوات الأوربية البديل للوجود العسكري التقليدي في أوروبا لأن فرنسا منذ البدايات الأولى كانت تسعى دائما

للتخلص من عقدة التابع للسياسة الأمريكية، حيث نادى بضرورة إقامة نظام دفاعي أوروبي مستقل فحسب قناعة الرئيس الفرنسي السابق "متران" فإنه لن تتكامل للجماعة الأوروبية معايير هويتها المستقلة ما لم يتوفر لها درع دفاعي خاص بها،¹⁴ مما يعد أمراً منطلقاً إذ أن الاتحاد الأوروبي لن يمكنه تحقيق كيانه الكامل في ظل التبعية الأمنية وأنه سيفشل لا محالة في كل المشاريع التي طرحها إذا بقي عاجزاً أمام المشاريع الأمريكية وتدخلاتها في المنطقة الأوروبية ومحيطها المباشر، مما جردها من مطلق السيادة وحرية إتخاذ القرار. وهذا ما ذهب إليه "إمانويل تود" في كتابه المعنون "الزوج الألماني الفرنسي والشقيقة الإنجليزية" والذي عبر فيه عن وجهة نظر إستراتيجية، قائمة على فكرة ظهور قيادة أوروبية ثلاثية القطبية تتشكل من فرنسا ألمانيا وبريطانيا، على عاتقها الفصل الحازم بين خيارين التكامل الإمبراطوري، أم الاستقلال والتحرر، فرغبة أوروبا بالتكامل أو التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية يواجهها بفعالية متزايدة رغبة في الانفصال،¹⁵ لذا شكل النزاع اليوغوسلافي الفرصة السانحة لتتخذ الدول الأوروبية مبادرة المطالبة بتجسيد مبدأ الانفصالية عن الرابطة الأمنية الأطلسية، من خلال ضرورة أن تشرف على إدارة النزاعات الداخلية في أوروبا، بإنشاء جهاز أمني أوروبي مستقل يجسد والمشروع الأوروبي لإدارة ومواجهة النزاعات الداخلية دون اللجوء إلى قوات حلف الأطلسي التي تشرف عليها الولايات المتحدة الأمريكية والتي أعطت لنفسها الحق للتدخل السريع داخل المجال المتوسطي، وهذا ما إتفقت عليه كل من فرنسا وألمانيا اللتان دعتا معا في بيان أقره المجلس الألماني الفرنسي للدفاع، إلى أهمية إستخلاص العبر من النزاع اليوغوسلافي والعمل على منح الاتحاد الأوروبي وسائل ذاتية ضرورية من أجل إتخاذ القرار والتحرك لمواجهة الأزمات داخل المجال الأوروبي،¹⁶ وفق قناعة بأن مواجهة التهديدات الجديدة القادمة من داخل المنطقة كالنزاعات الداخلية والإقليمية تتطلب توافر قوات تتميز بالسرعة على الرد والاحتواء.

التعاون الألماني الفرنسي يتجسد خارجياً في وحدة المشاركة في حلف شمالي الأطلسي، وفي التجمع السياسي الغربي بكامله في مواجهة التكتل الروسي وحلفائه إضافة إلى تحديات الإرهاب. كما أعادت فرنسا عقب حرب الخليج الثانية تجديد طرح فكرة الاستقلالية الأمنية داخل أوروبا، كما ساهمت الأزمة العراقية 2003 في تحقيق حالة التقارب الفرنسي-الألماني الواضحة التي أعادت الحياة إلى المحور باريس-برلين بعد فترة من التوترات بين البلدين في أواخر التسعينيات، وهو الوضع الذي تخشى معه دائماً دول القارة الأضعف نسبياً تجاهل مصالحها وتصوراتها. وتجسدت الأزمة المالية التي تعيشها الأقطار الأوروبية منذ 2008 فعالية

هذا التعاون الثنائي الفرنسي الألماني ونجاحه، الذي ينتشر الى غيرهما من الأطراف، والأهم الثقة المتبادلة بين الجانبين.

كما تتفق ألمانيا وفرنسا إزاء الصعود الصيني وتوسعها ومنافستها للأسواق الأوروبية، ويتوضح ذلك في الإتفاق بين الطرفين في 19 فبراير 2019 على خطة مشتركة للسياسة الصناعية في أوروبا، تهدف لتعزيز الاستثمار في التقنيات المبتكرة وإصلاح قواعد المنافسة في الاتحاد الأوروبي ودعم الشركات المحلية لكي تتنافس مع الشركات الأجنبية، ولتوفير حماية على نحو أفضل لتكنولوجيات رئيسية من الاستحواذات الخارجية، جاء التحرك بفعل مخاوف من إستحواذ الشركات الصينية، على المعرفة الأوروبية وتآكل قاعدة الصناعات التحويلية التي بنت عليها القارة العجوز جانبا كبيرا من ثروتها¹⁷.

كما أنه ومنذ تشكيل الحكومة في برلين في مارس 2018 عرف التعاون الألماني الفرنسي دفعة جديدة وخطوة هامة في مسيرة التسويات الثنائية، فيما يتعلق بمنطقة اليورو، فبرلين وباريس تريدان العمل من أجل إكمال الوحدة المصرفية، وتبني موازنة اليورو في 2021، التي تتألف من مساهمات قومية للدول وإيرادات ضريبية وتمويل أوروبي، وتقوم على أساس متعدد السنوات. بالإضافة إلى ذلك لابد من تطوير آلية الاستقرار الأوروبية (ESM).¹⁸

تؤيد كل من برلين وباريس بخصوص سياسة الهجرة على تعزيز وكالة حماية الحدود الأوروبية "فرونتكس". وهما تؤيدان تأسيس وكالة أوروبية لتنسيق سياسة اللجوء، كما تريدان تعزيز التعاون مع البلدان الأم لللاجئين وبلدان العبور. في ذات الوقت لابد من وضع نظام عادل لتوزيع الأعباء الناجمة عن إستقبال اللاجئين، كما ترغب ألمانيا وفرنسا في تعزيز السياسة الأمنية الداخلية والخارجية في الاتحاد الأوروبي، من خلال تأسيس مجلس الأمن الأوروبي، وإقرار التصويت بالأغلبية في سياسة الأمن والدفاع المشتركة GASP بالإضافة إلى ذلك ترعبان في دفع عملية التنسيق فيما يتعلق بموضوعات الأمم المتحدة، وهو ما تتيحه فترة 2020/2019، حيث تشغل ألمانيا مقعدا غير دائم في عضوية مجلس الأمن الدولي¹⁹.

كما يتفق الطرفين حول تأييد للاستراتيجية الأوروبية المتعلقة بطلب اللقاحات، إذ شدد الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" والمستشارة الألمانية "أنغيلا ميركل" على تمسكهما بصوابية استراتيجية التزود باللقاحات المضادة لفيروس كوفيد 19 التي وضعتها المفوضية الأوروبية.²⁰

2.3. التفاعل حول القضايا الخلافية:

يتصدى الجانبان الفرنسي والألماني لأزمات أوروبية داخلية مُشتركة، إذ يرى "مارتين كويمان" أن من بين أبرز النقاط حيوية الممهدة بزرع الخلافات والتناقضات بين آراء الجارتين الأوربيتين فرنسا وألمانيا التالية:²¹

– الخلاف الألماني الفرنسي حول السياسة العسكرية والانتشار العسكري خارج أوروبا، في إشارة إلى الأزمة في مالي، حيث إكتفت ألمانيا بالمشاركة في طائرتي نقل عسكريتين، معيدين الأسباب إلى أن ألمانيا تقوم بواجباتها في الانتشار العسكري المطلوب منها في أنحاء العالم، بعض السياسيين في التجمع الألماني الحاكم وجهوا انتقادات إلى فرنسا، في الإشارة إلى أن التعاون بين البلدين لا يعني حسن الجوار فقط في ظلّ تنافس اقتصادي داخلي في سياسة البلدين ونهجهما.

– ملف العراق وتداعيات الأوضاع فيه، كان وما زال موضع خلاف بين الطرفين، فبالرغم من أن ميركل كانت من أبرز الداعمين لفكرة رفض إرسال قوات ألمانية إلى بلاد الرافدين، إلا أنها قامت قبل اندلاع الحرب على نظام الرئيس العراقي "السابق صدام حسين: في عام 2003 بتوجيه النقد اللاذع لموقف كل من "شيراك" و"شرودور" الراض لهذه الحرب.

– مسألة تعاطي الحزب المسيحي الديمقراطي مع اتفاقية الاستقرار الاقتصادي في أوروبا، فبينما يؤكد هذا الحزب في الحملة الانتخابية حرصه الشديد على تطبيق شروط هذه الاتفاقية بصرامة في المستقبل والعمل على منع تعدي المديونية في ألمانيا سقف ثلاثة بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، وتدعو فرنسا إلى تخفيف شروط هذه الاتفاقية.

– قضية العلاقات الوثيقة التي تربط الحزب المسيحي الديمقراطي بالإدارة الأمريكية وعلاقات باريس بواشنطن التي إعتراها البرود خلال الأعوام الأخيرة، خاصة إزاء ما عرفته من تطورات منذ فترة رئاسة "نيكولا ساركوزي". وتبين أزمة صفقة الغواصات التي إعتبرها "إيمانويل ماكرون" خيانة للثقة، إذ تخلت فيه إستراليا عن إتفاق شراء غواصات فرنسية وإستبدلتها بأمركية، أحييت المسألة الخلاف وعمقت تصدع علاقة فرنسا بواشنطن.

– الخلاف حول تركيا، تحاول المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل وعبر زياراتها إلى تركيا، إعطاء دفعة قوية لمفاوضات عضوية تركيا الأوروبية المتوقفة منذ فترة طويلة، الأمر الذي يزيد التخوف الفرنسي من مسألة تركيا، وإمكانية تحالف كل من ألمانيا وتركيا، ورغم أن الرئيس الفرنسي السابق "فرنسوا هولاند" إتخذ مقاربة مختلفة عن سابقه "نيكولا

ساركوزي"، إلا أن التخوف الفرنسي لا يزال قائماً مع "إيمانوال ماكرون"، فألمانيا تحتضن أعداداً كبيرة من المهاجرين الأتراك (حوالي 3 ملايين تركي)، فضلاً عن أنها الشريك الأوروبي الأول لتركيا، مما يعني بدوره أن وضع فرنسا في الاتحاد سيكون حرجاً، فألمانيا المدعومة من قبل الدول الأوروبية الشرقية في الإتحاد قد تكون أقوى في مواجهة فرنسا إذا ما تحقق انضمام تركيا.

- تباين وجهات النظر حول الصراعات في جنوب البحر الأبيض المتوسط، إذ شكلت الأزمة في مالي مثابة اختباراً للعلاقة بين البلدين،²² فمع أن باريس أرسلت قواتها إلى مالي لوقف تقدم الإسلاميين حسب حجيتها، أما برلين فموقفها بقي متردد. أما في ليبيا ظهر الخلاف كبيراً بين باريس وبرلين، منذ بدايات الإنتفاضة على نظام الراحل معمر القذافي، عندما تزعمت فرنسا في عهد الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي هجوم قوات حلف الناتو بينما نأت ألمانيا بنفسها عن أي تدخل عسكري في البلد المغاربي الغني بالنفط والغاز. وعندما تعمقت الأزمة الليبية وتحولت إلى حرب أهلية بقيت برلين على خط التمسك بمسار الأمم المتحدة لتسوية الأزمة عبر الحوار بين الفرقاء الليبيين، في حين إنخرطت فرنسا ماكرون في الصراع المسلح ودعمت الجنرال خليفة حفتر قبل أن تتخلى عنه في وقت لاحق²³.
- إن تحقق المقترحات التوازن بين المصالح الألمانية والفرنسية، من خلال تعزيزها الأدوات المالية، والعمل وفق تدابير آلية الإنقاذ، التي تعزز المسؤولية الذاتية وآليات الرقابة. ولكن خلف هذا الحل الوسط بين التكافل والمسؤولية الذاتية، بين منطق آلية السوق وضرورة التدخل السياسي، مازالت تكمن طرق فهم وتفسير متباينة حول طريقة عمل منطقة اليورو. وبما أن النظرة الفرنسية القائمة على الطلب، تختلف بشكل واضح عن نظيرتها الألمانية القائمة على العرض، يثمن ماكرون دور الموازنة الموحدة لمنطقة اليورو على اعتبارها أكثر أهمية، بينما ترفض الحكومة الألمانية آليات النقل. لهذا لا بد من العمل من أجل التوصل إلى تفاهم أوسع حول الأدوات الضرورية للمنطقة النقدية الموحدة²⁴. بالإضافة إلى الاختلاف بين النهج الفرنسي، المؤيد لدين عام أوروبي أكثر مرونة وتجميعاً من ناحية؛ ونهج غالبية دول الاتحاد الأوروبي والمجتمع الألماني من ناحية أخرى، المتردد في الكرم مع الدول التي تواجه صعوبات بسبب سياسات الميزانية التي اعتبروها متساهلة للغاية²⁵.

- يوجد خلافات على صعيد التعاون في مجال التسليح، منها ما يتعلق بالاستعداد الحقيقي لتعاون ثنائي طويل الأجل في القطاعات الأساسية، وفي نهج السياسة الصناعية،

والمواقف المختلفة بشأن ضوابط تصدير الأسلحة. علاوة على ذلك تتفاوت نظرة البلدين في مسألة بأي شكل وضمن أية مجموعات يمكن أن يكون التعاون بأفضل صوره. بالنسبة لفرنسا الأولوية هي للتعاون البراغماتي الذي يكون عبر مجموعات صغيرة مرنة، وتتميز قبل كل شيء بالتفاعلية، وذلك بهدف التمكن من تأدية العمليات بشكل فعال، بينما تسعى ألمانيا في ذات الوقت إلى إتباع نهج شامل وإدراجه في إطار الاتحاد الأوروبي، في محاولة لمنع الانقسامات²⁶.

4. تأثيرات الثنائي الألماني الفرنسي على العجلة الاتحادية

1.4. التأثيرات الإيجابية للثنائي الألماني الفرنسي

إحتفلت ألمانيا وفرنسا عام 2013 بذكرى مرور خمسين عاماً على توقيع معاهدة السلام بين البلدين (المسماة باتفاقية الإليزيه)،²⁷ التي وقعها كل من الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" والمستشار الألماني "كونراد اديناور" في 22 جانفي 1963، وتفرض بنودها بإضافة إلى «كلمات السلم والمحبة والأخوة»، ضرورة التعاون بينهما في مواجهة المتاعب الداخلية والخارجية، وهذا بدوره يكسب هذه المعاهدة قدرة على الصمود، ولأول مرة في التاريخ يلتقي البرلمان الألماني «البوندستاغ»، في برلين، برلماناً أجنبياً كاملاً (الجمعية الوطنية الفرنسية) لمنح هذه الذكرى تأكيداً على التلاحم في السياسة الأوروبية والعالمية بين البلدين، وجاءت كلمات المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" والرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند" في هذا الإحتفال متطابقة، سواء في الإشارة إلى أهمية هذه المعاهدة وانعكاساتها الإيجابية باتجاه شدّ اللحمة بين البلدين، أو في التطلع إلى رسم صورة زاهرة للمستقبل الأوروبي الواحد، كذلك كشفت مواقف وتعليقات بعض السياسيين، والتي نشرتها صحافة البلدين، عن وجهات نظر متوافقة في بعضها ومتباينة في البعض الآخر²⁸.

تضع اتفاقية آخن" الموقع عليها في جانفي 2019 والتي تعتبر استمرارية لاتفاقية الإليزيه، العلاقات الألمانية الفرنسية على أهبة الاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل بشكل مشترك. حيث اتفقت ألمانيا وفرنسا فيها على التعاون الوثيق من أجل المزيد من تطوير الاتحاد الأوروبي، ومزيد من تعزيز التقارب، ودعم القواسم المشتركة بين الألمان والفرنسيين. لهذا السبب تقوم على سبيل المثال منذ 2019 اللجنة الألمانية الفرنسية للتعاون العابر للحدود، ومنذ 2020 يوجد أيضاً صندوق المواطنين الألماني الفرنسي. بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الشريكين في كافة الموضوعات المتعلقة بالسياسات الخارجية والدفاعية والأمنية والتنمية. والتعاون على صعيد التعليم والبحث العلمي، مثل الاعتراف المتبادل بالشهادات. علاوة على

ذلك تبرز موضوعات ذات اهتمام دولي، مثل حماية المناخ والصحة، لتحتل مكانتها ضمن هذا التعاون والشراكة.²⁹ كما ساهم الثنائي الألماني- الفرنسي التعامل مع تبعات الجائحة في ظل التعاون والتضامن لمواجهة انتشار جائحة كوفيد 19- كورونا، إذ استقبلت المشافي الألمانية عشرات الإصابات الحرجة من المناطق الأكثر عرضة خاصة من فرنسا وإيطاليا. كذلك الأمر فيما يتعلق بالمساهمة الفعالة في تنظيم وتنسيق عودة المواطنين الأوروبيون من الخارج بشكل مشترك. كما قامت ألمانيا بالتنسيق مع فرنسا بشكل ثنائي، من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة لأجل مواجهة التحدي البؤائي.³⁰

من إيجابيات الثنائي الألماني الفرنسي التكامل والتعاون على مستوى القادة، والتقسام الأدوار، إذ اعتادت المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" على تولي القيادة في أوروبا، وبالرغم من أن الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" يحاول منافستها على هذا الدور، إلا أن الإثنين يحتاجان إلى بعضهما البعض.³¹

2.4. التأثيرات السلبية للثنائي الألماني الفرنسي

يواجه الاتحاد الأوروبي منذ 2008 أزمة إقتصادية وسياسية حادة، ذات تداعيات بعيدة المدى على مستقبل المشروع الأوروبي، إذ قدم "ديفيد ميليباند" تحليلاً يقارن فيه بين المشاكل الهيكلية التي يعانيها الاتحاد الأوروبي ومشاكل النظام العالمي، إذ يعاني الاتحاد الأوروبي من حالة عدم توازن بين الدول القوية أي دول "القلب" ودول الأطراف، كما يشير "سيباستيان روساتو" في بحثه حول "سياسات القوة وحالة المشروع الأوروبي" رؤية تحليلية تربط مستقبل تطور الاتحاد الأوروبي بنمط توزيع القوة في القارة، إنطلاقاً من الرؤية القاضية أن القوة الإقتصادية هي مفتاح القوة العسكرية، وهي أساس تكوين الاتحاد الأوروبي كتحالف إقتصادي، بدأت الأمور تميل نحو التحول منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، مع تراجع معدلات النمو الإقتصادي إلى أقل من 2٪ سنوياً بالنسبة لفرنسا ما بين 2001 و2007، مقابل أقل من 1٪ بالنسبة لألمانيا في الفترة ذاتها. تضاغت التداعيات السلبية أمام تضاغف معدلات البطالة والأزمات الإقتصادية، التي دفعت الثنائي الفرنسي الألماني إلى مخالفة قوانين الوحدة الإقتصادية الأوروبية لأجل الدفاع عن مصالحها القومية وحمايتها، وزادت التوجهات القومية تزايد بعد إندلاع الأزمة المالية لعام 2008، مما ضاعف الإنتقادات المقدمة خاصة لألمانيا التي تهم بتجاهل المصلحة الأوروبية مقابل دعم مصالحها القومية. ما جعل من هذه الأخيرة الدولة الأقوى والمتفوقة في موازين القوة الشاملة على كل

من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وروسيا بنسبة 1.2٪، وهذا جدير في حال عدم إحداث تعديل وتوازن في القوة في تشتيت وتفكيك المشروع الأوروبي تدريجيا.

تعد ألمانيا حسب البعض المثال الأكثر تجسيدا لإحتمال تفكك البنيان الأوروبي، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي بحاجة ماسة إلى ألمانيا التي أصبحت تتسم أكثر فأكثر بالإنعزالية والإنفصالية عن المواقف الأوروبية وحتى الأطلسية ولعل المثال الليبي وأزمة اليورو،³² مثالان واضحان عن المواقف الألمانية. من جهتها عبرت دراسة كل من "أولريك جيرو" و"مارك ليونورد" بعنوان "المسألة الألمانية الجديدة" والصادرة عن المجلس الأوروبي للشؤون الخارجية، مفادها كيفية الاستفادة من ألمانيا التي تحتاج إليها أوروبا؟ إذ يعود جوهر الخلاف الذي يربط ألمانيا بجيرانها إلى قضية زيادة قوتها الإقتصادية وإرتباط مصالحها الوطنية بمراكز قوى أخرى غير أوروبية كما الحال بالنسبة لدول الـ "بريكس" BRICS.³³

مقابل كل التخوفات من الريادة الألمانية أوروبيا، تبقى هذه الأخير في حاجة إلى الاتحاد في ظل جملة المشاكل التي تعاني من تأثيرها على البنية الهيكلية الداخلية، لعل أبرزها:³⁴

- سياسيا، التشتت الذي يخلفه عدم قدرة الحزبين الكبيرين الداعمين لفكرة الاندماج الأوروبي من تحقيق الأغلبية في التصويت الانتخابي الذي لا يتجاوز 40 ٪، مع تسجيل ظهور أحزاب صغيرة تتموقع يسارا ويمينا تعد معادية للمشروع الأوروبي.
- إقتصاديا، حالة التذمر من دفع الضرائب والأعباء الإضافية لأجل إنقاذ إقتصاديات أوروبية منهارة، إذ نجد 63٪ من الألمان لا يثقون في مؤسسات الاتحاد الأوروبي.
- إجتماعيا، مشاكل الهجرة، التي تتولد عنها ضرورة تطوير النظام التعليمي، وحالة للاتوازن الإجتماعي من جراء عدم العدالة في توزيع عائدات النمو الإقتصادي بين المناطق، إذ يعرف الغرب الألماني حالة من الإفلاس.

هذه المشاكل وغيرها جديرة بدفع ألمانيا نحو إنتهاج طريق مستقل عن الحلفاء الأوروبيين والأطلسيين في محاولة منها إلى بلوغ مكانة القوة الصاعدة على الساحة الدولية كفاعل إقليمي جديد، ويبقى الجزم بذلك سابق لأوانه.

من ناحية أخرى يتأثر الاتحاد الأوروبي وسياسته الخارجية بشخصية أصحاب القرار فيه عامة، وخاصة فيما يتعلق بالتباين في تصورات قادة الثنائي النواة، إذ نجد "إيمانويل ماكرون" يختلف بوضوح عن شريكته الأوروبية "أنجيلا ميركل"، وحتى فيما يتعلق في أسلوبهما في التعامل مع الشركاء الإستراتيجيين أو الحساسين، فميركل أسلوبها يقوم على البحث الفعلي على بناء سبل الحوار مثلا مع بايدن وبوتين أو إردوغان، لكنها تبقى موضوعية وتحافظ على

بعد كبير في البروتوكول. في المقابل أسلوب "إيمانويل ماكرون" مبني على محاولة إثارة إعجابهم أو الظهور كصديق.³⁵ ويبقى الغموض يلف الوضع السياسي من الجانب الألماني مع انتهاء حقبة ميركل وكذلك الجانب الفرنسي مع انتخابات رئاسية العام المقبل قد يكون لليمين المتطرف دور كبير فيها. وفي هذا السياق، صرح: باسنر «سندخل قريبا مرحلة جمود» لن تشهد إطلاق أي مشاريع جديدة حتى منتصف 2022 على الأقل.³⁶

الخاتمة:

لطالما تميزت العلاقات بين الثنائي الألماني الفرنسي بالخصوصية سواء في حالات العداء أو التعاون، إلا أن حالة التسابق والتنافس على الريادة لا تزال تنصدر العلاقة بينهما، لكن الدولتين لا تزالان تلعبان دورا محوريا منذ عقود في دفع الاندماج الأوروبي إلى أقصى حدوده الممكنة بتطويره وتعزيزه. يبقى أن التغييرات التي يعرفها الاتحاد الأوروبي بفعل الضغوطات الكبيرة في الداخل ومن الخارج، لم تأثر عليه إلا بالقدر الذي تتأثر به كل الأوضاع الدولية. ورغم تداعيات ذلك على إنسجام وأداء الثنائي الألماني الفرنسي الذي يوصف بمحرك أو مركز قوة الاتحاد الأوروبي، إلا أن الجلي للعيان أن الاتحاد الأوروبي الجديد رغم فقدانه لبعض بريقه جراء تكاثف وتنوع التهديدات والأزمات، التي خلقت شرخا بين أطرافه التي تحاول إيجاد حلول لها خارج القرارات والتوجيهات المركزية والمشاركة وبشكل لم ينجو منه الثنائي النواة، الذي تكاد تغلب القضايا الخلافية بينهما التعاونية، إلا أن انفجار وإنفصال الثنائي لا يعد واردا لحد الآن، رغم كل الخلافات التي يعمل الطرفين على تجاوزها لأجل الذهاب بالنموذج الأوروبي الرائد نحو أفق مستقبلية انجح مما هي عليه حاليا، من ناحية النفوذ الاستراتيجي وتحقيق طموحات ومصالح أطرافها وشركائها في الآن معا. وهذا المنطق بالذات يثبت الفرضية الأولى التي إنطلقنا منها والمتعلقة بإرادة المحور برلين باريس تجميع وتوحيد جهود الكتلة الاتحادية لتحقيق إقلاعة جديدة للنموذج التكاملي الفريد رغم كل ما يجمع أو يفرق.

ومن ناحية أخرى وفيما يرتبط بالتحديات التي تواجه المحور الألماني الفرنسي والاتحاد الأوروبي ككل، فنجدها عموما متعلقة بتنامي النزعات الشعبوية واليمينية المتطرفة في الأقطار الاتحادية، مدفوعة بمشكلات اقتصادية وتحديات اجتماعية وسياسية، داخلية وخارجية تكشف عن مأزق أوروبي عميق. ضف لذلك تراجع شعبية المستشار الألمانية في ألمانيا وأوروبا، وضعف الائتلاف الحاكم الذي تقوده، بالإضافة إلى نهاية عهدة أنجيلا ميركل كشخصية كاريزماتية تمكنت من الإنسجام مع أربع رؤساء لفرنسا. وأيضا أزمة إنقسام الاتحاد الأوروبي، على نفسه خاصة إزاء موضوعات الهجرة واللجوء، وكذلك الخلافات مع

الشريك العبر أطلسي-واشنطن، حول القضايا الأمنية والسياسية والتجارية. دون أن ننسى قضية "البريكسيت" وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وضرورة تصعيد فرنسا وألمانيا قدرتهم العسكري. بالإضافة إلى معارضة مجموعة "فيسغراد" التي تمثل غالبية دول أوروبا الشرقية، تزعمها هنغاريا وبولندا.

يبقى أنه وبالرغم من كل الخلافات والتحديات المطروحة، فما زال الرهان الأساسي للإتحاد الأوروبي يقوم على دعم وترسيخ ديمومة الإرتباط للمحور الفرنسي الألماني، الذي تأكدت الحاجة إليه أكثر من السابق في أعقاب الإنسحاب البريطاني "البريكسيت". ما يضع على عاتق فرنسا وألمانيا مسؤولية تعزيز وتقوية دورهما في النهوض بهذا الاتحاد ودفعه بقوة نحو الأمام رغم كل الإختلافات والإنقسامات. مما يؤدي بنا إلى نفي الفرضية الثانية التي كانت تذهب إلى إحتمالية الصدام والخلاف بين الثنائي الألماني الفرنسي وإحتمال إنفصالهما، فالتحديات الأخيرة أثبتت صلابة هذه النواة الأساسية التي تشكل مركز وقلب الإتحاد الأوروبي، فاستمرار عملها معاً ضروري وحيوي لأجل دعم النفوذ الإقليمي والمكانة العالمية، ومواجهتهما للأزمات الأخيرة معاً (الهجرة، اللجوء، الأزمات، البريكسيت...) أثبتت صلابة التعاون والتنسيق الألماني الفرنسي، ويجعل التفاوض قائم بشأن مستقبل الإتحاد الأوروبي..

الهوامش:

¹ علاء الدين سرحان، الصداقة الألمانية - الفرنسية وتحديات التغيير، في: [HTTP://WWW.DW.DE/%](http://www.dw.de/%) ، 2005/07/19

² أمينة رباحي، التعاون والتنافس في العلاقات الأورو أمريكية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

³ RAMSES 2007 (L'Europe et le Monde), P. 326.

⁴ Jacques Lesourne & Bernard Le Conte, « De l'Atlantique à l'Oural, l'après communisme », Editions Robert Laffont, Paris 1990, , P.P. 171- 207.

⁵ Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les Stratégies (RAMSES) 2007, « L'Europe et le monde », IFRI, éditions Dunod, Juillet 2006, P. 323.

⁶ وليد عبد الحفي، "تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية"، الجزائر: مؤسسة الشروق والإعلام والنشر، ط.1، 1994، ص. 114

⁷ مجهول، إنحطاط الإمبراطورية الأوروبية.. التنافس الفرنسي الألماني يعرقل الوحدة الأوروبية، جريدة المواطن، في: <http://www.almowatennews.com/news.php?action=view&id=2546> ، 2010/04/28

⁸ إنحطاط الإمبراطورية الأوروبية.. التنافس الفرنسي الألماني يعرقل الوحدة الأوروبية، مرجع سابق.

⁹ ملف الاتحاد الأوروبي. عوامل داخلية وخارجية تعصف بالاتحاد، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، في: <https://www.europarabct.com/> ، 05 سبتمبر 2021، الإطلاع: 2021/11/01، 12.30

¹⁰ مرجع نفسه.

- ¹¹ لويس إقليمس، عهد سمردي فرنسي- ألماني للصدقة والتعاون، بغداد، في 22 كانون ثاني 2013، في: <http://www.minoritiescouncil.org/html/home%20news/louis8.htm>
- ¹² علاء الدين سرحان، الصداقة الألمانية - الفرنسية وتحديات التغيير، مرجع سابق.
- ¹³ كاظم هاشم نعمة، "حلف الأطلسي التوسع إلى الشرق، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي"، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2001، ص188
- ¹⁴ Philip reckceuwewine et Gilbertrachar, «à la recherche d'une défense unifiée». <http://www.diplomatique.Fr/cartes/défense> 2003.
- ¹⁵ ايمانويل تود، "ما بعد الإمبراطورية في تفكيك النظام الأمريكي"، (ترجمة محمد مستطير مصطفى)، مصر: إصدارات سطور، 2003، ص28
- ¹⁶ معين أحمد محمود، "هل ينجح الأوروبيون في محاولة التحرر في المظلة الأمريكية"، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 14 جانفي 2000، ص9.
- ¹⁷ ي.ب/أ.ح، لمواجهة التنين الصيني. استراتيجية جديدة بين فرنسا وألمانيا، في: <https://p.dw.com/p/3DgHB>، 2019/02/19.
- ¹⁸ دانيلا شفارتسر، أوروبا بحاجة إلى القيادة الثنائية القوية لألمانيا وفرنسا - هل يتحمل البلدان هذه المسؤولية؟ في: 08.11.2018، <https://www.deutschland.de/ar/topic/syast/altnayy-alalmany-alfnrsy-thml-alsmwwlyt-n-awrwba>
- ¹⁹ مرجع نفسه
- ²⁰ ملف الاتحاد الأوروبي. عوامل داخلية وخارجية تعصف بالاتحاد، مرجع سابق
- ²¹ علاء الدين سرحان، الصداقة الألمانية - الفرنسية وتحديات التغيير، مرجع سابق.
- ²² مجهول، معاهدة الإليزيه: فرنسا وألمانيا تحتفلان بمرور 50 عاما على توقيعها، بي بيس ي عربي، في: 13:18، 22 يناير 2013، http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/01/130122_elysee_pact_anniversary.shtml
- ²³ منصف السليبي، تحليل: "المحرك الألماني الفرنسي" وأعطابه في رمال الصحراء، في: 11.05.2021، <https://www.dw.com/ar/>
- ²⁴ دانيلا شفارتسر، المرجع السابق
- ²⁵ هايدي صبري، الثنائي الفرنسي الألماني في عهد ميركل.. امرأة حديدية و 4 رؤساء، في: <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=26092021&id=80c4eed8-91e7-42ec-bef0-d8fea1837e7c> :الأحد 26 سبتمبر 2021 - 4:48
- ²⁶ مرجع نفسه
- ²⁷ معاهدة السلام الألمانية الفرنسية جرى التوقيع عليها في قصر الرئاسة الفرنسية في 22 كانون الثاني 1936، بين الرئيس الفرنسي في حينه الجنرال شارل ديغول والمستشار الألماني كونراد أديناور (حزب التجمع المسيحي الألماني) وأدت منذ تاريخه إلى قيام اتفاقيات تعاون بين أكثر من 2200 مدينة ألمانية وفرنسية، وهذا ما جعلها تثمر وتتأكد على صعيد التعاون والأخوة بين البلدين.
- ²⁸ غسان أبو حمد، الصداقة الألمانية الفرنسية: أحادية الاتجاه؟ الأخبار (دوليات)، العدد 1913 الأربعاء 23 كانون الثاني 2013، في: <http://www.al-akhbar.com/node/176097>
- ²⁹ مجهول، الصداقة الألمانية الفرنسية كمحرك أساسي للوحدة الأوروبية، موقع حقائق عن ألمانيا، في: <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/almanya-wawrwba/alsdaqt-alalmany-alfnrsyt-kmhrk-asasy-13.30>، 2021/10/30، 13.30
- ³⁰ مجهول، إجابات أوروبية على تساؤلات المستقبل، موقع حقائق عن ألمانيا، في: <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/ar/almanya-wawrwba/ajabat-awrwby-ly-tsawlat-almstqbl>، 2021/10/30، 11.49
- ³¹ جاسم محمد، هل ينجح المحور الألماني الفرنسي في إنقاذ الاتحاد الأوروبي من التفكك؟ المجلة، في: <https://arb.majalla.com/2018/02/article55263794/>، النشر: 16 فيفري 2018، الإصدار: 2021/11/01، 11.13

³² تعتقد النخب الألمانية أن النموذج الإقتصادي والمالي الألماني هو الحل لتجاوز أزمة اليورو، في حين ترى الدول الأوروبية أن ألمانيا تعد المستفيد الأكبر من السوق الموحدة ومنطقة اليورو.

³³ كارن أبو الخير، تحولات القوة في عالم بلا أقطاب، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، (المجلد 46، العدد 185، يوليو 2011)، ص ص 162-164.

³⁴ مرجع نفسه.

³⁵ جاسم محمد، هل ينجح المحور الألماني الفرنسي في إنقاذ الاتحاد الأوروبي من التفكك؟، مرجع سابق

³⁶ ماكرون يلتقي ميركل في برلين ليشكرها على التعاون الألماني الفرنسي، جريدة الشرق الأوسط، في: <https://aawsat.com/home/article/3034601/>، الجمعة 18 يونيو 2021، الإطلاع: 2021/11/01، 12.10